رؤى عالمية

العدد 23، 7 أكتوبر 2022

الصفقة المُتعثرة:

تداعيات وسيناريوهات الاتفاق النووي الإيراني المُحتمل

إعداد:

محمد علي سالم

باحث متخصص في الشؤون الإقليمية

تحرير:

أحمد عاطف

رئيس التحرير التنفيذي للموقع الإلكتروني - المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

مر نحو عام ونصف من المفاوضات غير المباشرة الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي المعروف باسم (خطة العمل الشاملة المشتركة)، الذي أُبرم في عام 2015 بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) بالإضافة إلى ألمانيا، قبل إعلان إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، الانسحاب منه في عام 2018. بيد أنه حتى بعد إعلان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، ما وصفه بـ "مسودة نهائية لإحياء الاتفاق النووي"، يبدو أن مصير العودة للاتفاق مازال مُعلقاً.

وفي خضم تأرجح المواقف الأمريكية والإيرانية بشأن هذه "المسودة النهائية"، تزداد النقاشات حول تكلفة وعوائد إحياء الاتفاق النووي، وإمكانية التوصل إلى "تسوية مقبولة" للنقاط الخلافية تُرضي جميع الأطراف. كما تتصاعد التكهنات حول مستقبل الاتفاق، والخيارات المُتاحة للتعاطي مع الملف النووي الإيراني في حال فشل المفاوضات، والتداعيات المُحتملة على الوضعين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، يُسلط العدد رقم (23) من سلسلة "رؤى عالمية"، الضوء على أبرز ما تناولته مراكز الفكر والبحوث والمجلات العالمية حول مضمون الاتفاق النووي الإيراني المُحتمل، وحسابات الربح والخسارة للأطراف المعنية، فضلاً عن القضايا الخلافية التي قد تقف حجر عثرة أمام عودة الاتفاق مرة أخرى، وصولاً إلى النقاش حول التأثيرات المُتوقعة والسيناريوهات المستقبلية لهذا الاتفاق.

• **"رؤى عالمية"** تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات ودور النشر العالمية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

• الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

المحتويات:

أولاً: مضمون الاتفاق النووي المُحتمل 4

ثانياً: عقبات تواجه الاتفاق 5

ثالثاً: حسابات الأطراف المختلفة 6

رابعاً: الاتفاق وأمن الشرق الأوسط 9

خامساً: مستقبل الاتفاق والخيارات المُتاحة 10

الصفقة المُتعثرة:

تداعيات وسيناريوهات الاتفاق النووي الإيراني المُحتمل

أولاً: مضمون الاتفاق النووي المُحتمل

بعد مفاوضات ماراثونية قادها الاتحاد الأوروبي، تعد «المسودة النهائية» المُقترحة في أغسطس 2022 محاولة جديدة للعودة إلى الاتفاق النووي، لكن هذه المسودة أثارت العديد من النقاشات حول مضمونها ومدى أهميتها في تقديم معالجة حقيقية للمشكلة النووية الإيرانية.

وفي هذا الصدد، تأتي أهمية المقال الذي نُشر على موقع Defense Priorities تحت عنوان: «مفاوضات اتفاق إيران وخيارات الولايات المتحدة إذا انهارت المحادثات»، وكتبه «دانيال ديبتريس» Daniel DePetris الزميل في مؤسسة أولويات الدفاع[1]. ويُقر فيه بأنه على الرغم من إعادة التواصل مع طهران دبلوماسياً، لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لاستئناف الامتثال للاتفاق النووي. إذ يواصل الرئيس جو بايدن استراتيجية «الضغط الأقصى» التي اتبعها سلفه ترامب، والتي من المُحتمل، وفقاً للكاتب، أن تدمر خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). ومن جانبها، وفي محاولة على ما يبدو لكسب النفوذ في المحادثات وتخفيف العقوبات الأمريكية عليها، بدأت طهران في تخصيب اليورانيوم إلى 60% في أبريل 2021، واعتباراً من مايو 2022، بلغ إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم المُخصب 3809.3 كجم، بزيادة قدرها 55% خلال ولاية الرئيس بايدن. وفي يونيو 2022، أزالت طهران 27 كاميرا تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من منشآتها النووية، مما أعاق قدرة الوكالة على المراقبة. ويُقدر مجتمع الاستخبارات الأمريكية أن «وقت الاختراق» الإيراني، وهو الوقت اللازم للحصول على وقود بدرجة تكفي لصنع قنبلة نووية واحدة، تقلص من عام إلى بضعة أسابيع.

وتطرق الكاتب إلى حالة المحادثات الحالية، حيث اتفقت واشنطن وطهران على بدء محادثات غير مباشرة في أبريل 2021، وتم التوصل إلى مسودة اتفاق في مارس 2022. ومع ذلك، وصلت المحادثات إلى طريق مسدود بشأن العديد من القضايا، منها نطاق تخفيف العقوبات الأمريكية، وتحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العمل النووي السابق لطهران، وسلطات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى رفض إدارة بايدن إلغاء إدراج سلفه ترامب للحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية. كما لم تحرز جلسة أواخر يونيو 2022 أي تقدم، ووصفها المبعوث الأمريكي لدى إيران، روبرت مالي، بأنها «مناسبة ضائعة»، مُتهماً طهران «بتقديم مطالب إضافية خارج نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة»، فيما حاولت الوفود الأمريكية والإيرانية حل النقاط الخلافية المتبقية في فيينا.

وفي الإطار ذاته، يشير «تريتا بارسي» Trita Parsi، نائب الرئيس التنفيذي لمعهد كوينسي لفن الحكم المسؤول، في مقاله المنشور على موقع مجلة «فرورين أفيرز» Foreign Affairs بعنوان: «الفرصة الأخيرة لأمريكا وإيران»[2]**، إلى مضمون مسودة الاتفاق النووي**، والتي تم، بحسب المسؤولين المُطلعين، تداولها في أوروبا وطهران في النصف الثاني من أغسطس 2022، وبموجبها ستتخلى إيران مرة أخرى عن مخزونها من اليورانيوم المُخصب، باستثناء 300 كيلوجرام مُخصب عند مستويات أقل. كما ستوقف جميع عمليات التخصيب فوق 3.67%، وتزيل الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المُتقدمة من التشغيل. ولن يكون لإيران أيضاً طريق إلى امتلاك سلاح نووي قائم على البلوتونيوم. ولعل الأهم من ذلك، أن برنامجها النووي سيكون مفتوحاً مرة أخرى بالكامل لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحسب الكاتب، فإنه إذا تم تبني هذه المسودة رسمياً، فسوف تمثل انفراجة كبيرة للأمن القومي الأمريكي والاستقرار في الشرق الأوسط. فبدلاً من التعامل مع اقتراب طهران من صُنع قنبلة، يمكن للولايات المتحدة الآن أن تتطلع إلى وضع البرنامج النووي الإيراني في «صندوق» على الأقل خلال العامين المقبلين. ويرى «بارسي» أن تداعيات انسحاب ترامب من الاتفاقية الأصلية لعام 2015، عندما عادت إيران إلى التوسع السريع في برنامجها النووي واقتربت أكثر من أي وقت مضى من امتلاك المواد اللازمة لصنع سلاح نووي؛ تُظهر بوضوح أن الولايات المتحدة في وضع أفضل مع الصفقة من دونها. ولكن كما هي الحال حالياً، فإن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ستكون محفوفة بالمخاطر في أحسن الأحوال.

لكن «جوناثان شاشتر» Jonathan Schachter، زميل أول في مركز السلام والأمن في الشرق الأوسط التابع لمعهد هدسون، يطرح في المقال المنشور له على موقع «معهد هدسون للأبحاث» Hudson Institute بعنوان: «حاجة بايدن إلى خطة ب لإيران - مع أو بدون اتفاق نووي»[3]، رؤية مغايرة مفادها أن القيود الأساسية للاتفاق على تخصيب اليورانيوم الإيراني محدودة ومؤقتة.

فبحلول عام 2031، تسمح خطة العمل الشاملة المشتركة لإيران بتخصيب وتخزين اليورانيوم من دون قيود، باستخدام أجهزة طرد مركزي متطورة في منشآت محصنة تحت الأرض كانت طهران قد أخفتها سابقاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك في انتهاك لالتزامات طهران بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. كما أن خطة العمل المشتركة الشاملة تضفي الشرعية على التخصيب الإيراني غير المُقيد في وقت لاحق، وتُوفر لطهران مئات المليارات من الدولارات من خلال تخفيف العقوبات. ومن هنا فإن خطة العمل الشاملة المشتركة لا توفر حلاً طويل الأمد للمشكلة النووية الإيرانية، وهو ما يبدو معه أن الولايات المتحدة بحاجة إلى «خطة ب »، سواء عادت إلى الصفقة أم لا.

ثانياً: عقبات تواجه الاتفاق

على الرغم من المؤشرات التي عكست وجود رغبة أمريكية وإيرانية لاستئناف العمل بخطة العمل المشتركة، لم يتمكن المفاوضون من حل القضايا الشائكة بينهم، إذ تصر طهران على مطالب ترى أنه لا يمكن العودة من دون تلبيتها، في الوقت الذي أعلنت فيه الولايات المتحدة «رفضها أي ادعاءات تروج لتقديم واشنطن تنازلات لإيران في إطار مباحثات العودة الكاملة للاتفاق النووي».

ومن أبرز التحليلات في هذا الشأن، المقال المنشور على موقع «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» European Council on Foreign Relations تحت عنوان: «بوريل في طهران.. كيفية التغلب على ثلاث عقبات أمام الاتفاق النووي الإيراني»، أعدته نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «إيلي جيرانمايه» Ellie Geranmayeh،[4] أشارت فيه إلى أنه على

الرغم من الدبلوماسية المكوكية المُستمرة من قِبل الاتحاد الأوروبي، لم يتمكن المفاوضون من حل القضية الشائكة العالقة بين طهران وواشنطن؛ وهي تصنيف الولايات المتحدة للحرس الثوري كمنظمة إرهابية. ومن غير المُرجح أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن الخطوات المُتبادلة التي تصر إدارة بايدن على أنها ضرورية لإزالة هذا التصنيف.

وترى الباحثة أنه بعيداً عن النظرة القاتمة لمستقبل الاتفاق النووي، ثمة بعض الدلائل على أن إدارة بايدن وحكومة إبراهيم رئيسي يمكن أن تتوصلا إلى حلول مُبتكرة لهذا الموقف، من خلال تجاوز قضية تصنيف الحرس الثوري الإيراني، والنظر في اعتبارات أخرى يمكن أن تعيد الاتفاق النووي. ولتحقيق ذلك، يتعين عليهم إزالة ثلاث عقبات رئيسية؛ وهي:

1- العقبة الأولى: تتمثل في أن القادة الإيرانيين لا يثقون كثيراً في أن الاتفاق النووي سيكون دائماً، لأنهم يدركون - بعد تجربة التعامل مع ترامب - أنه لا يمكن لأي إدارة أمريكية إجبار خليفتها على الالتزام بالاتفاق. كما أن هناك أيضاً شعوراً متزايداً في طهران بأن الديمقراطيين أضعف من تأمين بقاء بايدن لولاية ثانية، مما يزيد من احتمال ضياع أي فوائد قد تكسبها إيران بموجب اتفاق جديد في غضون عامين. كذلك ترى الباحثة أنه بعد أن سيطرة التيارات المحافظة بشكل كامل على الحكومة والبرلمان والقضاء في طهران، لا يرغب القادة الإيرانيون في المخاطرة بسمعتهم من خلال إبرام اتفاق آخر مع واشنطن. والأهم من ذلك، أن المرشد الأعلى، علي خامنئي، سيكون أمام «كارثة سياسية» إذا ما تعرض للخداع من قِبل الولايات المتحدة مرة أخرى، لاسيما في وقت قد تكون فيه هناك عملية انتقالية جارية لاختيار خليفته.

2- العقبة الثانية: هي افتقار الرئيس بايدن الواضح إلى الرغبة في خوض معركة سياسية داخلية مُكلفة بشأن الاتفاق النووي، حيث أدى تردده، الذي من المُرجح أن يزداد مع اقتراب الانتخابات النصفية للكونجرس في نوفمبر القادم، إلى قلق العديد من القادة الأوروبيين من أنه يسير «نائماً» نحو أزمة نووية كبرى.

3- العقبة الثالثة: تتمثل في الخطر المُتزايد من أن إيران والولايات المتحدة وإسرائيل ستخطئ في تقدير تسامح بعضها البعض مع التصعيد، حيث يزعم بعض القادة في طهران أن التوسيع المدروس للأنشطة النووية هو أفضل طريقة للضغط

على إدارة بايدن لإجبارها على تقديم «تنازلات». ويرى العديد من المُتشددين أن اللحظة السياسية الحالية فرصة لاكتساب قوة سياسية واقتصادية أكبر من خلال عرقلة اتفاق نووي جديد والسعي إلى المواجهة. وفي هذا الصدد، ثمة تقارير تفيد بأن المُتشددين الإيرانيين يضغطون لزيادة تخصيب اليورانيوم إلى نسبة غير مسبوقة تبلغ 90% والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالكامل. وفي المقابل، فإن مثل هذه الخطوة من المُرجح أن تواجه رداً قاسياً من إسرائيل أو الولايات المتحدة، وربما حتى رد فعل عسكري.

وفي السياق نفسه، نشر «مركز القدس للشؤون العامة» Jerusalem Center for Public Affairs، تقريراً للمقدم المُتقاعد وخبير القضايا الاستراتيجية «مايكل سيجال» Michael Segall بعنوان: «إيران ليست في عجلة من أمرها للتوقيع.. في غضون شهرين آخرين، عندما يأتي الشتاء إلى أوروبا، يمكننا الحصول على صفقة أفضل»[5]، أشار فيه إلى مزاعم صحيفة «جمهوري إسلامي» الإيرانية المحافظة بأنها حصلت على أجزاء من «رد طويل ومفصل» للولايات المتحدة على المواقف الإيرانية. ووفقاً للصحيفة، وافقت الولايات المتحدة على مطلب واحد، وهو تقديم الاتفاقية للموافقة عليها من الكونجرس، وبالتالي إلزام الرئيس الأمريكي القادم بها، **لكنها رفضت ثلاثة من مطالب إيران الأساسية، وهي:**

1- المطلب الأول: يتمثل في ضمانات أمريكية بأن الشركات الغربية ستكون قادرة على التجارة مع إيران، حيث وافقت الولايات المتحدة على السماح لجميع الشركات، باستثناء تلك الخاضعة للعقوبات، بالتعامل مع إيران، لكنها قالت «إنها لا تستطيع إجبار الشركات الخاصة على القيام بذلك».

2- المطلب الثاني: هو ضمانات أمريكية بتعويض الشركات الدولية والأوروبية والآسيوية التي ستتعامل مع إيران بعد توقيع الاتفاقية، في حال انسحاب واشنطن مرة أخرى. وكان الرد الأمريكي «هذا سيتجاوز سلطة الرئيس، وأنه لا يمكنه تقديم ضمان رسمي إلا أثناء خدمته في البيت الأبيض وليس بعد ذلك».

3- المطلب الثالث: يتمثل في إعادة ربط إيران بخدمة «سويفت» SWIFT، التي تم استبعادها منها في عام 2018. وقالت واشنطن «إنه بينما توافق من حيث المبدأ على إعادة ربط إيران، فإنه يجب عليها أولاً إجراء الإصلاحات اللازمة في إطار مجموعة العمل المالي (FATF)، والتي تتطلب الشفافية ومحاربة الفساد ومنع تحويل الأموال إلى الإرهاب».

فيما تكشف مديرة سياسة عدم الانتشار في «رابطة الحد من الأسلحة»، «كيلسي دافنبورت» Kelsey Davenport في مقالها المنشور على موقع المجلس الأطلسي The Atlantic Council تحت عنوان: «إيران بحاجة إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا غير قابل للتفاوض»[6]، عن أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى اتفاق نووي، وهي رغبة إيران في إغلاق تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل إعادة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي هذا الصدد، تسوق إيران لعدة حجج حول سبب اعتبارها تحقيقات الوكالة غير شرعية وذات دوافع سياسية؛ ففي سعيها لنزع الشرعية عن تحقيق الوكالة الدولية، جادلت طهران بأن الوكالة أغلقت ملفها النووي في عام 2015 عندما أصدرت تقييمها النهائي للأبعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، ولا يمكن إعادة فتح تلك القضايا مرة أخرى.

ووفقاً للكاتبة، فإن الولايات المتحدة وشركاءها لا يمكنهم، ولا ينبغي لهم، تقديم أي ضمانات بشأن إنهاء التحقيق؛ لأن أي تصور بأن الوكالة الدولة للطاقة الذرية تتعرض للضغط من أجل إغلاق التحقيق أو تسييسه من شأنه أن يُعرض ولاية الوكالة المُتعلقة بالضمانات للخطر، كما أن له آثاراً سلبية على نظام منع الانتشار النووي. وهنا فإن إدارة بايدن قد أوضحت أنها «تدعم إغلاق التحقيق إذا قدمت طهران تعاوناً مفيداً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

ثالثاً: حسابات الأطراف المختلفة

مع استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية ونقص الطاقة في أوروبا، يبدو أن الجميع بات يخشى انهيار المحادثات النووية الإيرانية والعودة إلى «نقطة الصفر». وفي هذا الصدد، تناول عدد من الكتابات العوامل الداخلية والخارجية التي تدفع كل الأطراف إلى العودة للاتفاق النووي.

1- إيران:

فيما يتعلق بالحسابات الإيرانية حيال الاتفاق النووي، **يشير «مايكل سيجال» في مقاله المنشور على موقع «مركز القدس للشؤون العامة» Jerusalem Center for Public Affairs بعنوان: «إيران.. لا علاقة بين توقيع الاتفاق النووي وإعادة تأهيل الاقتصاد»**[7]، **إلى أن طهران ليست في عجلة من أمرها للتوقيع.** فوفقاً لما أوردته صحيفة «جمهوري إسلامي» المحافظة، فإن «الوقت في صالح إيران، وعليها أن تستمر في الإصرار على مطالبها وتحقق المزيد من الإنجازات، حتى لو كان ذلك يعني المزيد

مـن تمديـد المفاوضـات». كـما أوضحـت صحيفـة «كيهـان»، التـي تعكـس آراء المرشـد خامنئـي، «أن الطـرف الـذي يحتـاج إلى الصفقـة هـو الغـرب الـذي يمـر بأزمـة طاقـة حـادة وسـط الحـرب الدائـرة في أوكرانيـا ونقـص الغـاز الـروسي في السـوق العالميـة، وليـس إيـران». واقترحـت الصحيفـة عـلى حكومـة رئيسي «الانتظار شـهرين حتـى يحل الشـتاء في أوروبـا للحصـول عـلى صفقـة أفضـل».

ووفقـاً لـ «سـيجال»، تبنـي القيـادة الإيرانيـة موقفهـا عـلى أسـاس أن الصفقـة النوويـة تعنـي «الحيـاة أو المـوت» بالنسـبة للغـرب لضـمان إمـدادات الطاقـة، وهـو مـا أكـده «فريـدون عبـاسي»، الرئيـس السـابق لهيئـة الطاقـة الذريـة الإيرانيـة لوكالـة الأنبـاء الإيرانيـة (إسـنا)، في 20 أغسـطس 2022، قائـلاً «إن الحرب في أوكرانيـا، ونقـص الطاقـة في أوروبـا، والشـتاء الوشـيك، كان الدافـع وراء سـعي الغـرب لاتفـاق جديـد». ومـن هـذا المنطلـق، يعمـل فريـق التفـاوض الإيـراني عـلى الوقـوف بحـزم وإصرار عـلى أهـداف طهـران وخطوطهـا الحمـراء ومصالحهـا الوطنيـة، بمـا يضمـن أن أوروبـا والولايـات المتحـدة سـتخضعان في نهايـة المطـاف.

وعـلى الرغـم مـن التريـث الإيـراني، فـإن الكاتـب «محمـد زمـان» Muhammad Zaman في مقالـه المنشـور عـلى موقـع مجلـة «مـودرن دبلومـاسي» Modern Diplomacy تحـت عنـوان: «إحيـاء اتفـاق إيـران النـووي.. الدوافـع والأهـداف»،[8] يشـير إلى أحـد العوامـل الضاغطـة عـلى طهـران في مفاوضاتهـا النوويـة، وهـي التحـولات في النظـام الإقليمـي الناجمـة عـن إقامـة علاقـات دبلوماسـية بـين إسرائيـل وبعـض الـدول العربيـة، والتـي تـرى فيهـا إيـران «جبهـة منافسـة جديـدة» يمكـن أن تمـس نفوذهـا الإقليمـي. وحيـث تتفهـم طهـران أن هـذا «الاصطفـاف الجديـد» تصاعـد بسـبب طبيعـة سياسـاتها التـي يشـعر خصومهـا بالقلـق حيالهـا، فإنهـا تـرى أن إحيـاء الاتفـاق النـووي لـن يكـون مجـرد «ضربـة إيجابيـة لاقتصادهـا» فحسـب، بـل سيسـمح لإيـران بـأن يكـون لهـا «موقـف دبلومـاسي جديـد».

2- الولايات المتحدة:

ثمـة العديـد مـن العوامـل التـي تدفـع الإدارة الأمريكيـة نحـو إحيـاء الاتفـاق النـووي، وفي هـذا الصـدد، يسـلط «محمـد زمـان» في مقالـه السـابق نفسـه المنشـور عـلى موقـع مجلـة «مـودرن دبلومـاسي»[9]، الضـوء عـلى حـرب أوكرانيـا باعتبارهـا بمنزلـة حافـز لإحيـاء خطـة العمـل الشـاملة المشـتركة، بعـد أن فرضـت أوروبـا عقوبـات عـلى روسـيا وهـي أكـبر مصـدر للطاقـة إليهـا. ومـن ثـم فإنـه بالعـودة إلى الاتفـاق النـووي ورفـع العقوبـات، يمكـن أن يصـل إنتـاج النفـط الإيـراني إلى 3.8 مليـون برميـل يوميـاً. ثـم يعـرج «زمـان» إلى عامـل آخـر، يتمثـل في رغبـة الولايـات المتحـدة في أن يكـون لهـا دور قيـادي في الـشرق الأوسـط، لاسـيما في ضـوء التوتـرات الأمريكيـة المُتصاعـدة مـع الصـين. فبينـما تتفهـم إدارة بايـدن مخـاوف حلفائهـا العـرب والإسرائيليـين مـن الاتفـاق الإيـراني، لكنهـا مـع ذلـك تريـد أن يعمـل النظـام الإقليمـي مـرة أخـرى وفقـاً للمعايـير الأمريكيـة، حيـث ستسـمح إعـادة الانضـمام إلى خطـة العمـل الشـاملة المشـتركة للولايـات المتحـدة بمراقبـة الأنشـطة المُزعزعة للاسـتقرار مـن قِبـل حلفـاء إيـران، وبهـذه الطريقـة سـيكون الاتفـاق أداة ردع لطهـران وعامـل اسـتقرار إقليمـي.

وفي الإطـار ذاتـه، يشـير كل مـن «إيمـا أشـفورد» Emma Ashford، الزميـل الأقـدم في برنامـج إعـادة تصـور اسـتراتيجية الولايـات المتحـدة الكـبرى في «مركـز ستيمسـون»، و«ماثيـو كرونيـج» Matthew Kroenig، نائـب مديـر «مركـز سـكوكروفت للاسـتراتيجيات والأمـن التابـع للمجلـس الأطلسـي»، في مقالهـما المنشـور عـلى موقـع مجلـة «فوريـن بوليسـي» Foreign Policy بعنـوان: «من المُسـتفيد من صفقـة إيـران الجديـدة؟»[10]، إلى ضعـف الخيـارات المُتاحـة أمـام الإدارة الأمريكيـة. إذ يـرى «كرونيـج» أن إدارة بايـدن تعمـل عـلى إغـراء إيـران بالعـودة للاتفـاق النـووي، ويبـدو أنهـا غير مُنفتحة على مقاربـات أكـثر صرامـة، ومـرد ذلـك إلى أن كل الخيـارات مـا عـدا القـوة العسـكرية قـد تمـت تجربتها بالفعـل، ولم ينجـح أي منها في منـع إيـران مـن التقـدم في برنامجها النـووي. وهنا ترى «أشـفورد» أن التفكـير الأمريـكي قائـم عـلى اسـتبعاد أن تقصـف إدارة بايـدن المنشـآت النوويـة الإيرانيـة، بالنظر إلى أن هناك الكثير من المشـاكل مـع هـذا النهـج، ليـس أقلهـا إن فكـرة بـدء حـرب ضد واحـدة من أكـبر الـدول في الـشرق الأوسـط - في الوقـت نفسـه الـذي تقوم فيه الولايـات المتحـدة بتسـليح وتمويـل حـرب كبـيرة بالوكالـة في أوروبا بالإضافـة إلى التوتـر مـع الصـين - هـو «جنـون مطلق»، مـا يدفعها للتسـاؤل حـول إمكانيـة خـوض ثـلاث حـروب في وقـت واحـد؟

3- القوى الأوروبية:

في مقالها السابق الإشارة إليه والمنشور في موقع «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» بعنوان: «بوريل في طهران.. كيفية التغلب على ثلاث عقبات أمام الاتفاق النووي الإيراني»[11]، تشير «إيلي جيرانمايه» إلى أن حاجة أوروبا إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني أكبر من أي وقت مضى، انطلاقاً من عدم وجود خطة عملية لدى أي من إيران أو الولايات المتحدة لإدارة تداعيات انهيار الصفقة. فالقادة الأوروبيون المنشغلون بالحرب الروسية في أوكرانيا يدركون أن مثل هذا الانهيار لا يمكن أن يؤدي فقط إلى تصعيد عسكري، بل أيضاً إلى تفاقم مشاكلهم في سوق الطاقة. ومرد ذلك أن استراتيجية «الضغط الأقصى» على طهران ستؤدي إلى مزيد من القيود على صادرات النفط الإيرانية، وهو ما يعطل الخطط الأوروبية الرامية إلى استبدال إمدادات الطاقة من روسيا.

وعلى المنوال ذاته، يركز «سعيد قاسمي نجاد»، الزميل المشارك في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، في المقال المنشور له على موقع مجلة «ذا ناشيونال انتريست» The National Interest بعنوان: «لماذا غيرت روسيا موقفها من الصفقة النووية الإيرانية؟»[12]، على الفوائد التي ستجنيها الدول الأوروبية من عودة الاتفاق النووي.

فقد أشار الكاتب إلى أنه وفقاً لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، ذهبت 38% من صادرات النفط الخام الإيرانية في عام 2017 إلى أوروبا. ومنذ ذلك الحين، وبسبب العقوبات الأمريكية التي أعادت إدارة ترامب فرضها في عام 2018، لم تشتر دول أوروبا أي نفط من إيران. وإذا عادت حصة صادرات النفط الإيرانية إلى أوروبا مقارنةً بإجمالي صادراتها النفطية إلى مستواها في عام 2017، فسوف تتيح لأوروبا الوصول إلى 800 ألف برميل يومياً من النفط الخام. ونتيجة لذلك، فإن الصفقة النووية لديها القدرة على تقليل نفوذ روسيا على الاتحاد الأوروبي، إذ قد تسمح للدول الأوروبية بفصل نفسها عن النفط الروسي.

4- روسيا:

تبدو روسيا الآن أكثر حماساً للاتفاق النووي مما كانت عليه في أعقاب تدخلها العسكري في أوكرانيا، وهنا يتناول «سعيد قاسمي نجاد» في مقاله السابق[13] عوامل التغير في تقييم موسكو لتكاليف وفوائد الاتفاق النووي. فبالرغم من أنه يُقلل من نفوذ روسيا على أوروبا، فإن موسكو قد تستفيد من إحياء هذا الاتفاق بخمسة طرق، وهي:

أ- سيُمكن رفع واشنطن العقوبات المصرفية عن إيران، موسكو من الوصول إلى الشبكة المالية الدولية، بعد أن قيدته العقوبات الغربية المفروضة عليها.

ب- يُتيح تخفيف العقوبات على إيران إبرام عقد بقيمة 10 مليارات دولار بين موسكو وطهران لبناء موقع نووي في إيران.

ج- مع انتهاء صلاحية حظر الأسلحة على طهران، يمكن لروسيا أن تبيع لإيران مجموعة واسعة من الأسلحة التقليدية التي قد تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات.

د- يؤكد المسؤولون الإيرانيون أن طهران وموسكو، كجزء من اتفاق نووي جديد، قد تتبادلان النفط كوسيلة لتجاوز العقوبات المفروضة على روسيا.

ه- إن ضخ كميات هائلة من الأموال في خزائن إيران يعني أنها قد تكون قادرة على تقديم المزيد من المساعدة لروسيا في حربها ضد أوكرانيا.

5- الصين:

في المقال المنشور على موقع مجلة «فورين بوليسي» Foreign Policy بعنوان: «كيف تستفيد بكين من اتفاق إيران الجديد» بقلم «كريج سينجليتون» Craig Singleton، المُختص بالشؤون الصينية في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»[14]، يشير إلى أنه بالرغم من ادعاء مؤيدي الصفقة بأنها ستضع برنامج طهران النووي «في صندوق» حتى تتمكن واشنطن وحلفاؤها من التركيز على مواجهة ما وصفوه بـ «عدوانية بكين» المُتزايدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ لكن «سينجليتون» يرى أن الصفقة سيكون لها تأثير معاكس، وأنه من شبه المؤكد أن حسابات الصين بشأن إيران ستتغير إذا دخلت صفقة نووية جديدة حيز التنفيذ، حيث ستعمل على تكثيف استثماراتها في إيران والتجارة معها، مما يُعمق ليس فقط نفوذها هناك ولكن في المنطقة أيضاً.

فعلى سبيل المثال، في حين أن العقوبات الأمريكية دفعت شركة البترول الوطنية الصينية إلى التراجع عن صفقة بمليارات الدولارات لتطوير الغاز الطبيعي في حقل بارس الجنوبي في عام 2019، من المُحتمل أن تعيد الشركات الصينية فحص جدوى هذه المبادرة وغيرها من مبادرات الطاقة المُربحة. كما ستُوسع الصين أيضاً انتشارها عبر قطاعات الصلب والذهب والألمنيوم في إيران. والأمر ذاته ينطبق على مشاريع البنية التحتية والمواصلات وتحديث بنية الاتصالات السلكية واللاسلكية.

رابعاً: الاتفاق وأمن الشرق الأوسط

صرح منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، جون كيربي، بأن «إيران المسلحة بالأسلحة النووية تشكل تهديداً أكبر للقوات الأمريكية والأصدقاء والحلفاء في المنطقة، وأنه لا توجد مشكلة في الشرق الأوسط يسهل حلها عندما تكون إيران مسلحة بأسلحة نووية». ويعكس هذا التصريح أنه لا يمكن تجاهل التداعيات المُحتملة على منطقة الشرق الأوسط عند الحديث عن العودة إلى الاتفاق النووي، إذ تسيطر حالة من عدم اليقين بشأن استدامة خفض التوترات في المنطقة بعد إحياء الاتفاق، وهو ما يمكن استكشافه من خلال الإشارة إلى بعض التحليلات التي تعكس قلق دول الخليج وإسرائيل من الاتفاق النووي المُحتمل.

1- دول الخليج:

نشر «جيمس م. دورسي» James M. Dorsey، الزميل الأول في معهد الشرق الأوسط بجامعة سنغافورة الوطنية، والزميل أول مساعد في كلية «إس راجاراتنام» للدراسات الدولية التابعة لجامعة «نانيانغ» التكنولوجية، مقالاً على موقع «مودرن دبلوماسي» Modern Diplomacy بعنوان: «أمن الخليج محفوف بالمخاطر سواء تم إحياء الاتفاق النووي الإيراني أو بدونه»،[15] ورأى الكاتب أنه على الرغم من أن المنطقة ستكون في وضع أفضل بإحياء الاتفاق النووي، فإن دول الخليج وإسرائيل تتشاركان في المخاوف من أن الاتفاقية، في أحسن الأحوال، تبطئ التقدم الإيراني نحو أن تصبح قوة نووية، لكنها لا تفعل شيئاً لوقف الدعم الإيراني للتنظيمات الحليفة مثل حزب الله في لبنان، والقوات الموالية لإيران في العراق، والجهاد الإسلامي في غزة، وميليشيا الحوثيين في اليمن. ناهيك عن أنها لا تفعل شيئاً للحد من برنامج الصواريخ الباليستية للجمهورية الإسلامية.

كما تطرق «دورسي» إلى قلق دول الخليج من أن مدة صلاحية الصفقة المتبقية هي ثلاث سنوات في أحسن الأحوال، وفي هذه المرحلة ستكون إيران حرة في أن تفعل ما تشاء ما لم يتم التفاوض على «اتفاق متابعة». علاوة على ذلك، من المُرجح أن تستمر إيران في كونها دولة عتبة نووية مع أو من دون إحياء الاتفاق النووي، مما يدفع نحو سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط.

2- إسرائيل:

يشير المقال المنشور على موقع مجلة «ذا ناشيونال انتريست» The National Interest بعنوان: «لماذا تختلف معارضة إسرائيل لاتفاق إيران هذه المرة»، والذي أعده «شاي فيلدمان» Shai Feldman، الخبير في «مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط» بجامعة برانديز،[16] **إلى أن سلوك إسرائيل خلال الفترة 2014 - 2015 تضمن تقييمين أساسيين؛** الأول الذي تمسك به بقوة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بنيامين نتنياهو، وهو أن امتلاك إيران المُحتمل للأسلحة النووية من شأنه أن يشكل تهديداً وجودياً حقيقياً لتل أبيب. وعلى النقيض من ذلك، يعتقد معظم القادة وكبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية الحالية أنه في حين أن امتلاك طهران لمثل هذه الأسلحة سيشكل تحديات أمنية خطيرة للغاية، فإن إسرائيل قوة إقليمية تمتلك مجموعة واسعة من الخيارات للتعامل مع مثل هذه التحديات.

أما الثاني فهو أنه في 2014 - 2015 قيّم نتنياهو أنه من خلال تعبئة أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة، سيكون من الممكن منع الإدارة الأمريكية من توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم القادة الإسرائيليين الحاليين وكبار المسؤولين الحكوميين مقتنعون بأن بايدن مُصمم على التوصل إلى اتفاق يعيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتالي فإن المعنى العملي لهذه التقييمات، وفقاً للكاتب، هو أن أي تكرار لمساعي 2014 - 2015 لتخريب الاتفاق النووي مع إيران غير مجدٍ، وأن أولويات قادة إسرائيل الحاليين هي التوصل إلى مجموعة من التفاهمات مع إدارة بايدن فيما يتعلق بالردود المطلوبة على السيناريوهات النووية وغير النووية المُحتملة في أعقاب توقيع الاتفاق.

ومن جانب آخر، يركز «يوسي ميكيلبرج» Yossi Mekelberg، أستاذ العلاقات الدولية والزميل المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد «تشاتام هاوس»، في مقاله المنشور على موقع «أوراسيا ريفيو» Eurasia Review تحت عنوان: «إسرائيل تواجه معضلة كبرى في الاتفاق النووي»[17]، على أن الرفض الإسرائيلي الصاخب، يعكس معضلة أساسية، وربما غير قابلة للحل، قدمتها الاتفاقية المُقترحة؛ فهي بشكل أساسي تركز على منع إيران من الحصول على قدرة عسكرية نووية، ولكن ليس على منع الأنشطة الأخرى المُزعزعة للاستقرار في الإقليم.

ويؤكد الكاتب أنه إذا افترضنا أن الاتفاق، على الأقل طوال مدته، سيوقف مسيرة إيران نحو القدرة العسكرية النووية، فإن هذا سيأتي بثمن باهظ، يتمثل في أن رفع العقوبات الحالية المفروضة على إيران من شأنه أن يُمكنها ليس فقط من مواصلة سياساتها التخريبية في المنطقة ولكن القيام بذلك بقوة أكبر. علاوة على ذلك، فإنه سيُمكن الحكومة الإيرانية من استخدام بعض الأموال الإضافية، والتي تأتي بشكل أساسي من صادرات النفط والغاز، لتحسين الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تواجهه البلاد، وبالتالي الحد من الاضطرابات الاجتماعية، ومن ثم تعزيز قبضتها وإطالة أمدها على السلطة.

وفيما يخص التعاطي مع هذه التحديات، يؤكد «جيمس م. دورسي» في التحليل المنشور على موقع «أوراسيا ريفيو» Eurasia Review بعنوان: «إحياء الاتفاق النووي الإيراني من المُرجح أن يختبر الانفراج الشرق أوسطي»[18]، على أن إسرائيل لديها مطالب، تتمثل في ضرورة أن تطور الولايات المتحدة خياراً عسكرياً إذا فشلت جميع الجهود الأخرى في منع إيران من إنتاج سلاح نووي. كما تُصر تل أبيب على أن تحتفظ بالحق في ضرب المنشآت النووية الإيرانية بنفسها، وهي خطوة قد تشعل فتيل حرب إقليمية.

وهنا يفترض الكاتب نفسه في مقاله الآخر بعنوان: «أمن الخليج محفوف بالمخاطر، سواء تم إحياء الاتفاق النووي الإيراني أو من دونه»[19]، أن الحرب السرية بين إسرائيل وإيران ستستمر، بغض النظر عما إذا كانت إيران والولايات المتحدة ستعاودان الالتزام بالاتفاق أم لا. ويتم خوض هذه الحرب ليس فقط على الأراضي الإيرانية والإسرائيلية وفي الفضاء السيبراني، ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، بما في ذلك سوريا والعراق ولبنان وقطاع غزة وربما اليمن. ويعتقد معظم القادة وكبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية الحالية أنه في حين أن امتلاك إيران مثل هذه الأسلحة النووية سيُشكل تحديات أمنية خطيرة للغاية، فإن إسرائيل قوة إقليمية تمتلك مجموعة واسعة من الخيارات للتعامل مع مثل هذه التحديات، من أهمها «الخيار النووي».

خامساً: مستقبل الاتفاق والخيارات المُتاحة

يبدو أن التوصل إلى اتفاق نووي جديد بات على حافة الانهيار، إذ اعتبر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أن «مفاوضات إحياء الاتفاق النووي مع إيران وصلت إلى طريق مسدود». وفي ضوء هذا الغموض، تبارت العديد من التحليلات للحديث عن مصير هذا الاتفاق والسيناريوهات المُحتملة لما بعد المفاوضات الراهنة.

وهنا، يشير المقال المنشور على موقع مجلة ذا كونفرزيشن «The Conversation» تحت عنوان: «يبدو من غير المُرجح أن تصل إيران والولايات المتحدة إلى اتفاق نووي جديد - مما يجعل الجميع غير آمنين»، والذي أعدته أستاذ العلاقات الدولية بجامعة جنوب كاليفورنيا «نينا سرينيفاسان راثبون» Nina Srinivasan Rathbun[20]، إلى أن المسؤولين الأمريكيين أبلغوا رئيس الوزراء الإسرائيلي، يائير لابيد، في 7 سبتمبر 2022، «أنه على الرغم من المحادثات الجارية في فيينا، من غير المُرجح أن تُوقع مجموعة الدول على اتفاق في أي وقت قريب». كما أكد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في 5 سبتمبر 2022، «أن الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق جديد في خطر بسبب الاختلافات الأخيرة بين المواقف الأمريكية والإيرانية».

ولعل النظرة المُتشائمة لمستقبل الاتفاق النووي، تعود، وفق ما يؤكده «لوك كوفي» Luke Coffey، الزميل الأقدم في «معهد هدسون»، في المقال المنشور على موقع المعهد بعنوان: «لا صفقة مع إيران أفضل من صفقة سيئة»[21]، إلى أن رغبة إدارة بادين في التوصل إلى اتفاق نووي قد تصطدم بالانتخابات النصفية للكونجرس في نوفمبر القادم، والتي من المُحتمل أن يفقد فيها الديمقراطيون السيطرة على مجلس النواب. كما أنه بعد رؤية ما حدث في أفغانستان العام الماضي، لم يعد الرأي العام الأمريكي مُتأكداً مما إذا كان بإمكانه الوثوق في إدارة

بايدن بشأن قضايا السياسة الخارجية الكبرى. ومن ثم، ليس من الواضح الآن مدى استعداد الإدارة الأمريكية لتوقيع مثل هذا الاتفاق في الفترة الحالية.

وفي الإطار ذاته، لا تُرجح «تريتا بارسي» في مقالها السابق الإشارة إليه بعنوان: «الفرصة الأخيرة لأمريكا وإيران»[22]، أن تستمر خطة العمل الشاملة المشتركة إلى ما بعد رئاسة بايدن، حيث إن انعدام الثقة المُتبادل وعلامات الاستفهام حول متانة الصفقة تجعلها أضعف من أن تتحمل ثقل التوترات الأمريكية - الإيرانية المُتزايدة على جبهات أخرى، بالإضافة إلى التهديد بخروج الولايات المتحدة بقيادة الجمهوريين في المستقبل من الاتفاقية. وبالتالي، من المُرجح أن تقضي واشنطن وطهران العامين المقبلين في الاستعداد لأزمة جديدة في عام 2025.

وفيما يكتنف الغموض مصير الاتفاق النووي، يأتي مقال «دانيال ديبتريس» السابق الإشارة إليه بعنوان: «مفاوضات صفقة إيران والخيارات الأمريكية إذا انهارت المحادثات»[23]، ليؤكد أن أفضل طريقة لتقليل احتمالات الحرب وتقييد النشاط النووي الإيراني هو الوصول بالمحادثات الحالية إلى خاتمة ناجحة. لكن إذا تعثرت المفاوضات، هناك العديد من الوسائل المُتاحة للتعاطي مع إيران، تتمثل، من وجهة نظر الكاتب، في الآتي:

1- العقوبات: تتمثل في تعزيز القيود على صادرات النفط الإيراني إلى الصين، واستهداف الكيانات الأجنبية التي تُسهل شحناتها النفطية. لكن من غير المُرجح أن تدفع العقوبات بكين إلى التوقف عن شراء النفط الإيراني، فضلاً عن أن العقوبات ستُصعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وتُزيد من احتمالات نشوب صراع.

2- العمليات السرية: يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل شن هجمات إلكترونية مثل فيروس «ستوكسنت 2010» الذي استهدف ناتانز (منشأة التخصيب الإيرانية الرئيسية في ذلك الوقت) لتقويض برنامج إيران النووي. لكن في هذه الحالة، سترد إيران على هذه العمليات بتحصين منشآتها النووية، وقد ترد بطرق تصعيدية أخرى.

3- الضربات العسكرية الوقائية/ الحرب: سيكون من الصعب تنفيذ هذه الضربات، حيث إن أي عملية تتطلب قوات لتحييد الدفاعات الجوية الإيرانية وغيرها من المواقع المرتبطة بالبرنامج النووي، ويمكن أن تتصاعد إلى حرب أوسع مع رد إيران. ولأن طهران يمكن أن تُسقط الطائرات الأمريكية وتستهدف قواتها في المنطقة بطائرات من دون طيار أو صواريخ، فإن الضربة الأمريكية قد تشمل ضربات استباقية على القواعد العسكرية الإيرانية.

4- الدبلوماسية: هناك خيار يتمثل في ترك خطة العمل الشاملة المشتركة «تموت»، ولكن بعد فترة من الوقت يتم الانخراط في محادثات للتوصل إلى اتفاق جديد لمنع إيران من تجاوز العتبة النووية. وقد يكون مثل هذا الاتفاق أقل طموحاً، ولكنه سيُوفر الوقت ويحول دون حدوث أزمة مُحتملة.

5- الحفاظ على الردع: يمكن للولايات المتحدة ببساطة الاعتماد على وضعية الضربة بعيدة المدى، وكذلك القوى الإقليمية الأخرى، لردع إيران إذا اقتربت من سلاح نووي أو حصلت عليه. تماماً مثلما نجحت الولايات المتحدة في ردع روسيا والصين المسلحتين نووياً لعقود من الزمن، يمكن أن تفعل الشيء ذاته ضد إيران المسلحة نووياً.

المصادر:

1- Daniel Depetris, Iran Deal Negotiations and U.S. Options If Talks Collapse, **Defense Priorities**, August 8, 2022, accessible at: https://bit.ly/3rp3rnf

2- Trita Parsi, Last Chance for America And Iran, **Foreign Affairs**, August 26, 2022, accessible at: https://fam.ag/3SgJpai

3- Jonathan Schachter, Biden Needs a 'Plan B' for Iran—with or without a Nuclear Deal, **Hudson Institute**, September 2, 2022, accessible at: https://bit.ly/3UAJqHB

4- Ellie Geranmayeh, Borrell In Tehran: How to Overcome Three Obstacles to The Iran Nuclear Deal, **European Council on Foreign Relations**, June 24, 2022, accessible at: https://bit.ly/3rp3Hmd

5- Michael Segall, Iran Is in No Hurry to Sign: "In Two More Months, When Winter Comes to Europe, We Can Get A Better Deal", **Jerusalem Center for Public Affairs**, August 31, 2022, accessible at: https://bit.ly/3xTxrey

6- Kelsey Davenport, Iran Needs to Cooperate with the IAEA. That Isn't Negotiable, **The Atlantic Council**, August 16, 2022, accessible at: https://bit.ly/3xRf5Lf

7- Michael Segall, Iran: There Is No Connection Between Signing the Nuclear Deal and Rehabilitating the Economy, **Jerusalem Center for Public Affairs**, August 29, 2022, accessible at: https://bit.ly/3DRX8jj

8- Muhammad Zaman, Revival of Iran Nuclear Deal – Motives and Objectives, **Modern Diplomacy**, August 31, 2022, accessible at: https://bit.ly/3C8vBcd

9- **Ibid**.

10- Emma Ashford, Matthew Kroenig, Who Benefits from A New Iran Deal?, **Foreign Policy**, August 26, 2022, accessible at: https://bit.ly/3r3IKwT

11- Ellie Geranmayeh, **Op. Cit**.

12- Saeed Ghasseminejad, Why Did Russia Change Its Tune On The Iran Nuclear Deal?, **The National Interest**, September 13, 2022, accessible at: https://bit.ly/3DXz5jb

13- **Ibid**.

14 -Craig Singleton, How Beijing Benefits from A New Iran Deal, **Foreign Policy**, September 7, 2022, accessible at: https://bit.ly/3fihGYb

15 - James M. Dorsey, Gulf security is perilous with or without a revived Iran nuclear accord, **Modern Diplomacy**, September 4, 2022, accessible at: https://bit.ly/3BQ7FZU

16- Shai Feldman, Why Israel's Opposition to the Iran Deal Is Different This Time, **The National Interest**, August 31, 2022, accessible at: https://bit.ly/3xMYvf9

17- Yossi Mekelberg, Israel Faces A Major Nuclear Deal Dilemma, **Eurasia review**, September 4, 2022, accessible at: https://bit.ly/3DNikXM

18- James M. Dorsey, Revival of Iran Nuclear Agreement Likely to Test Middle Eastern Detente, **Eurasia Review**, September 2, 2022, accessible at: https://bit.ly/3RarqAH

19- James M. Dorsey, **Op. Cit**.

20- Nina Srinivasan Rathbun, Iran and the US Appear Unlikely to Reach a New Nuclear Deal – Leaving Everyone More Unsafe, **The Conversation**, September 12, 2022, accessible at: https://bit.ly/3UvYQg6

21- Luke Coffey, No Deal with Iran Is Better than a Bad Deal, **Hudson Institute**, August 27, 2022, accessible at: https://bit.ly/3LIT1Ij

22- Trita Parsi, **Op. Cit**.

23- Daniel Depetris, **Op. Cit**.

عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية فصلية، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تتضمن أبرز التقديرات والتحليلات التي ينتجها باحثو المركز، أو ما ينشر على موقعه الإلكتروني أو الدورية التي تصدر عن المركز، وترسل عبر البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

ملفات المستقبل: سلسلة ملفات تجميعية تصدر بشكل غير دوري، وتتناول أهم الأحداث والتحولات الإقليمية والدولية، التي تشغل اهتمام الجمهور وتتصدر نقاشات المجال العام وقت صدورها.

رؤى عالمية: تهدف إلى عرض أبرز ما يُنشر في مراكز الفكر والمجلات والدوريات البحثية الغربية، من أفكار غير تقليدية واتجاهات صاعدة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها.

جميع حقوق النشر محفوظة © 2022